



كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
بجامعة محمد الأول، وجدة



تنظم

بتعاون مع



معهد الدراسات الإفريقيّة -



مؤسسة هانس سرايدل

ندوة دولية حول موضوع

المنازعات الادارية بالدول المغاربية: محاولة لتقييم المسارات

الأربعاء والخميس، 19- 20 أبريل 2017

مدرج الندوات

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة

الأرضية

لن يكون بمقدور الباحث إدراك المغزى الحقيقي للمنازعات الإدارية والرقابة القضائية على أعمال الإدارة بالهول المغاربية بمعزل عن واقعها التاريخي الاجتماعي والسياسي. ولا أحد يجادل في ارتباط هذه الوظيفة، منذ البداية الأولى للدولة الإسلامية، بمسار السلطنة وبعملية تجسيد الفكر الإسلامي في الواقع العملي، حسيما اقتضته الممارسة الفعلية للأحكام السلطانية والولايات الدينية. وقد بينت الأحداث المتلاحقة، أن تحديد قيمة وأهمية ومحتوى الشرعية الإدارية، يرتبط بجدوى المؤسسات والوسائل والآليات القضائية، منظورا إليها في أبعادها الفكرية وتصوراتها السياسية، ووقائعها التاريخية. إن عملية الرقابة القضائية على الإدارة، هي ظاهرة مركبة، لا يجوز النظر إليها، كفعل جامد، مجرد ومستقل تماما عن المؤثرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما لا يصح معالجتها دون مراعاة القيم والمعتقدات السائدة في بلدان المغرب العربي، في مراحل التاريخ موضوع البحث، ودون فحص لخلفياتها المتعددة، والمتنوعة التي تشابكت فحددت طبيعة تلك العملية وأشكالها. إن المنازعات الإدارية، تنشأ أصلا من تشابك وتعدد وحركة الأوضاع الاجتماعية في تفاعلها مع محيطها، ونتيجة تنفيذ الإدارة للمخططات الاقتصادية والسياسات الحكومية، باعتبارها أداة لذلك التنفيذ.

وإذا كانت الأنظمة المعاصرة للرقابة القضائية على الإدارة بـ الهول المغاربية، قد نشأت وتطورت في سياق تطور التاريخ الوطني لكل قطر، فإنها لم تكن نتيجة عفوية وميكانيكية للوضع الاجتماعي الاقتصادي المحلي، بل يمكن اعتبارها إلى حد بعيد خلاصة للمبادئ والأفكار والنصيرات التي تبلورت خلال مرحلة الكفاح من أجل الاستقلالات الوطنية، طالما أن الأجهزة القضائية المكلفة بمراقبة الأنشطة الإدارية، لم تحدث وتأسس في كل قطر مغاربي، إلا بعد استرجاعه للسيادة الوطنية، وحينذاك استطاع المشرع أن يضع القواعد التي تحكم علاقة الإدارة بالقانون، وينظم مسطرة إلغاء الأعمال الإدارية وطلب التعويض عنها. ولذلك نصت دساتير وتشريعات الهول المغاربية، على إقامة أنظمة قضائية لمعالجة المنازعات الإدارية. إلا أن اختياراتها في مجال العدالة الإدارية، جاءت مثقلة بارتعانات الماضي الاستعماري، وتأثرت إلى حد بعيد بالفكر والقانون الإداري الأوروبي، الذي كان عليها أن تكيف مبادئه ونظرياته مع معطيات واقعها وعاداتها وتقاليدها المحلية، رغم الصعاب والمعوقات. وإذا لم تستطع الدول المغاربية، في محاولتها ملائمة وتكييف الأنظمة العصرية مع ظروفها المحلية من أجل إجراء التحديث في بنيتها ومؤسساتها وتشريعاتها، أن يتخلص من ظاهرة التقليد والمحاكاة للنماذج الأجنبية، التي تعتبر قاسما مشتركا ونهجا ثابتا بالنسبة لكل بلدان العالم الثالث، بغض النظر عن انتماؤها القاري، فإن ذلك التوجه في مجمله كان نتيجة طبيعية للتقليد الثقافي واللغوي والقانوني والسياسي والاجتماعي والسيكولوجي، وهو سلوك رافق تطلع تلك الدول إلى إحداث التنمية وبلوغها.

وليس غريبا في مثل هذه الظروف، أن تعلن كل البلدان المغاربية، تشبثها المبدئي بالتصور الغربي للديمقراطية، وبالمفهوم الحديث للعلاقة بين الإدارة والقانون في إطار ليبرالي، وجعلت منه التزاما دستوريا، رغم تفاوت الخطاب اللفظي لقادتها، في رفع شعار القطيعة مع الموروث الاستعماري، والتعبير عن إرادتها القوية في إجراء تغيير راديكالي في البنيات الإدارية والقضائية المفوتة. إلا أن الممارسة لم تكن دائما مطابقة للخطاب السياسي.

وهكذا نصت كل الدساتير المغاربية على عدد من الحقوق والحريات الأساسية الواجب احترامها، وعلى مبدأ المساواة أمام القانون واستقلال السلطة القضائية، وأقرت المسؤولية السياسية للحكومات أمام البرلمان، كما تمت ترجمة الاختيار الليبرالي لمفهوم المشروعية على المستوى الإداري، بإحداث المؤسسات القضائية المختصة بمراقبة أعمال الإدارة، وبالإعتراف

بإمكانية طلب إلغائها والتعويض عنها. وقد خضعت هذه الأنظمة لعملية التطوير والتحديث تدريجيا وعلى مراحل في سياق الإصلاحات المتوالية التي أدخلت على التنظيم القضائي. إن الاعتراف الدستوري والتشريعي بوضع الإدارة تحت مراقبة القضاء، والتأكيد على مبدأ خضوعها للقانون، باعتبارها أحد مظاهر دولة القانون وسموه، لا يكفيان للقول بأن تلك الدول تحترم فعلا مبادئ العدالة والمشروعية الإدارية. إن هذا المبدأ قررت كل الديانات السماوية وفي مقدمتها الدين الإسلامي، إلا أن ذلك، لم يمنع ولادة الأمور ورجال الإدارة، من ارتكاب تجاوزات وتعديات وتعسفات، امتلأت بها كتب التاريخ، والأدب السلطانية. ويستخلص من الواقع التاريخي للدولة الإسلامية، أن تجاوز الحكام للشرعية الإسلامية، قد خلف لنا مدونة ضخمة من العقوبات، راكمتها الممارسات الطائشة للحكام والمخالفة على كل حال للتعاليم الإسلامية. ودراسة هذه الظاهرة في الواقع التاريخي لبلدان المغرب العربي، تكشف لنا، ذلك التناقض المفزع بين المسار الواقعي الفعلي للسلطنة وبين الخطاب الديني النظري، بين السياسة الشرعية وبين الأحكام الشرعية المجردة التي أسست عليها الدولة سيادتها ومشروعيتها. ويمكن الوقوف على الترجمة الفعلية لهذا التعارض في الخطاب، عند استقراء الإنتاج الفكري للفقهاء الذين أنتجوا قواعد الشرعية، وللمؤرخين والمحققين الذين تتبعوا الأعمال السلطانية وممارسي الولايات الدينية في الحياة العملية.

وباعتبار ماتقدم، تتطلع هذه الندوة العلمية إلى فحص عدد من القضايا العلمية والجوهرية المتصلة بتطبيقات مبادئ العدالة والشرعية، ومن أهمها وأعقدها على الإطلاق، ما يتعلق بتنظيم الرقابة القضائية على الإدارة، وتقييم وظيفتها وأدائها، وقيمة اجتهادها، أي إنتاجها من الأحكام، وهو ما يرتبط بنطاق ومقدرة تطبيق المحاكم المحدثه والقائمة، للقانون الإداري ومصادر الشرعية على نشاط الإدارة، والدوافع العميقة المؤدية إليه.

وعليه، فهي تسعى، عبر المشاركين فيها، للبحث في القيمة العملية لأنظمة الرقابة القضائية على الإدارة، وتحري مدى أصالة اختبارها، في مجال السياسة العدلية، والتساؤل عما إذا كانت تلك الاختيارات تشكل في حد ذاتها، الحلول الوحيدة والممكنة والمرضية لإقرار دولة الحق والقانون، وهل تستجيب للمعايير والخصائص الرئيسية المتوفرة في الأنظمة القضائية العريقة في البلدان العصرية؟ وما هي الجذور التي تستمد منها أصالتها؟ وما هي العوامل السياسية والفنية والتاريخية التي تحكم في هذا الاختيار النسقي، وما هي مجهودات التطوير أو التحويل التي لحقتها؟ لتحوّل أو تحسين مسارها؟

ويقتضى الأمر هنا، التعرض للمبادئ الفكرية والتنظيمية والضرورات السياسية العملية التي تحكم في تنظيم الرقابة القضائية على الإدارة، على تلك الصورة، في الدول المغربية، والتساؤل في سياق رصدتها لأجوبة موضوعية، عن الخلفيات البعيدة لعملية تكييف وملاءمة المنازعات الإدارية مع نظام وحدة القضاء؟ وما هي محددات ذلك الاختيار؟ وكيف كان السبيل إليه؟ فهل تم حل مشكلة الاختصاص بتوظيف مبدأ وحدة القضاء، أم تم توظيف مبدأ الفصل بين السلطات لنقيد سلطة القضاء؟ أم تم توظيفهما معا لتحقيق أغراض تتعارض مع المبادئ الأصولية أو التصور الأصل الذي يبنى عليه المشروع السياسي الثقافي والالتزام الإصلاحي التحديثي في القضاء المغربي؟

ثمة أهمية كبرى إذن للبحث في المعطيات الأساسية للأنظمة القضائية والقانونية الخاصة بالمنازعات الإدارية. وذلك للجواب على إشكالية تتطلع الندوة إلى معالجتها، وهي تتعلق بمدى مساهمة المشروع السياسي الثقافي الكولونيالي في تنظيم الرقابة القضائية على نشاط الإدارة بالدول المغربية، مع تأمل منجزاته في ميدان تحديد البنيات القضائية وترتيب علاقاتها بالأجهزة الإدارية، والضمانات التي استفاد منها المواطن المغربي.

في مسعى منها لمعالجة هذا الموضوع من خلال مجموع المداخل والإشكالات المطروحة، تنظم كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة محمد الأول بوجدة، هذه الندوة العلمية الدولية في موضوع: " المنازعات الإدارية بالدول المغربية : محاولة لتقييم المسارات "، وذلك يومي: 19-20 أبريل 2017، يشارك فيها ثلثة من الباحثين والمختصين و الممارسين، معتمدة لذلك المحاور الرئيسية التالية:

المحاور:

- المبادئ الفكرية والتنظيمية والضرورات السياسية العملية التي تحكممت في تنظيم الرقابة القضائية على الإدارة بالدول المغربية
- إصلاح البنيات القضائية المكلفة بمعالجة المنازعات الإدارية
- طبيعة الرقابة القضائية على القرارات الإدارية بالدول المغربية
- استقلالية السلطة القضائية الإدارية بالدول المغربية
- المنازعات الإدارية بالدول المغربية بين القضاء الشامل وقضاء الإلغاء
- المنازعات التعاقدية بالدول المغربية ومسألة الاختصاص القضائي
- علاقات بنيات القضاء الإداري المغربي بالأجهزة الإدارية وضمانات حماية حقوق المواطن المغربي من تعسفات الإدارة.

تواريخ هامة

- ✦ 01 فبراير 2017 : آخر أجل لإرسال الملخص (وفق النموذج أسفله).
- ✦ 08 فبراير 2017: إعلام أصحاب الملخصات المقبولة.
- ✦ 20 مارس 2017: آخر أجل لإرسال نص الورقة أو المداخلة كاملة.
- ✦ 27 مارس 2017: الإعلام النهائي بالمداخلات المقبولة.
- ✦ 03 أبريل 2017: تأكيد المشاركة والحضور.
- ✦ 19 و 20 أبريل 2017: تاريخ انعقاد أشغال الندوة.

شروط كتابة المداخلات

- تحرر المداخلات /الأوراق وفق الشروط العلمية الأكاديمية المعمول بها في البحوث العلمية الجامعية. (من تجانس المعلومات ودقة ومصداقية التوثيق)
- ترسل المداخلات على نظام وورد (Word) بشرط ألا يتجاوز عدد الكلمات 7000 كلمة بما فيها الهوامش.
- نوع الكتابة: Arial حجم 14 أو Traditionnel Arabic حجم 18.
- تكتب الهوامش بخط Traditionnel Arabic حجم 12 وتُرتب ترتيباً رقمياً إلكترونياً
- تعرض المداخلات على عضوين على الأقل من أعضاء اللجنة العلمية أو شخصيات علمية من أجل تحكيمها مرة واحدة.

ملحوظة: تتكفل الجهات المنظمة للندوة بالتغذية والمبيت أيام انعقاد أعمال الندوة.

تنشر الأوراق البحثية في مؤلف خاص بأعمال الندوة

اللجنة العلمية والتنظيمية

اللجنة العلمية والتنظيمية

- عبد الله ادريسي - عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - وجدة.
- محمد زروالي - أستاذ التعليم العالي - نائب عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - وجدة.
- يحي أبو الفراح - مدير معهد الدراسات الإفريقية - الرباط
- سمير بودينار - رئيس مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية - وجدة.
- الفريق العلمي لمؤسسة هانس سايدل - المغرب.
- عبد الرحيم بودلال - مدير مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية - وجدة.
- عبد الحق جناتي الإدريسي - أستاذ التعليم العالي - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - وجدة.
- يمينه هكو - أستاذة مؤهلة - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - وجدة.
- راجح أيناو - أستاذ مؤهل - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - وجدة.
- لؤي عبد الفتاح - أستاذ مؤهل - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - وجدة.
- نعيمة البالي - أستاذة التعليم العالي - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - وجدة.
- عثمان الزياني - أستاذ مؤهل - الكلية المتعددة التخصصات الرشيدية - جامعة مولاى إسماعيل مكناس
- زين العابدين حمزاوي - أستاذ باحث - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - وجدة.
- الهبري الهبري - أستاذ باحث - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - وجدة.

لجنة التنسيق

- عبد الله ادريسي - عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - وجدة.
- يحي أبو الفراح - مدير معهد الدراسات الإفريقية - الرباط
- سمير بودينار - رئيس مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية - وجدة.
- محمد السفيناني - الفريق العلمي لمؤسسة هانس سايدل - المغرب.
- المصطفى بوزيان - رئيس المحكمة الإدارية بوجدة،
- عبد الحفيظ بوشنتوف - نقيب هيئة المحامين بوجدة،

استمارة المشاركة

الندوة الدولية: المنازعات الادارية بالدول المغاربية :محاولة لتقييم المسارات

الأربعاء والخميس، 19- 20 أبريل 2017
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – وجدة

الاسم الشخصي :
الاسم العائلي:.....
عنوان المراسلة:
الهاتف المحمول: الثابت:
البريد الالكتروني:.....
صفة المشارك:.....
المؤسسة:.....
عنوان المداخلة:.....
محور المداخلة:.....
(ي ر ف ق بملخص المداخلة)
لغة المداخلة:.....

– ترسل استمارة المشاركة (مدمجة بالملخص) إلى العنوان الإلكتروني:

colloquemaghreb2017@yahoo.com